اقتصاد

مأزق ضريبة الدولار في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

بعد صدور حكم محكمة استئناف طرابلس بوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بشأن فرض ضريبة على بيع النقد الأجنبي مؤقتاً بقيمة 27%، إلى حين الفصل في الموضوع، أكدت مصادر من مصرف ليبيا المركزي لـ«العربي الجديد»، أنه من الصعب على المصرف المركزي الدفاع عن سعر الصرف الحالي للدولار مقابل الدينار، وأنه يجب أن يعيد النظر فيه، وأن يعمل على رفعه تدريجيًا إلى حدود منطقية ومقبولة ومحدودة الضرر. وأضافت أن ضريبة الـ27% على مبيعات النقد الأجنبي مؤقتة حتى نهاية العام الحالي فقط. وقال المحلل الاقتصادي عبد الباسط حمودة لـ«العربي الجديد»، إن فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي لا داعي لها في ظل تدهور القوة الشرائية للدينار، مؤكدًا أن احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي 84 مليار دولار مع ارتفاع أسعار النفط إلى فوق الثمانين دولاراً والتعافي التدريجي للإنتاج النفطي. وأوضح أن المؤشرات الاقتصادية إيجابية، خاصة مع توقعات البنك الدولي تحقيق معدل نمو 4,8% للعام 2024 وكذلك توقعات ارتفاع احتياطيات البنك المركزي إلى 88 مليار دولار في نهاية العام الحالي. ورأى المحلل الاقتصادي عادل المقرحي أن المشكلة تتعلق بارتفاع الطلب على النقد الأجنبي خلال الربع الأخير من عام 2023 بشكل كبير، وعدم قدرة المصرف المركزي على تغطية الطلب المتزايد على العملة. وأكد المقرحي لـ«العربي الجديد»، أن فرض ضريبة مؤقتاً على مبيعات النقد الأجنبي سوف يخفض الطلب المتزايد على الدولار، ويساهم في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، ولا سيما مع وجود إجراءات مصاحبة، منها سحب ورقة الخمسين ديناراً من التداول.

وقدر المصرف المركزي احتياجات الاقتصاد الليبي من النقد الأجنبي خلال سنة 2024 بحوالى 36 مليار دولار، تتضمن مخصصات الميزانية الاستثنائية لمؤسسة النفط وشركة الكهرباء ومشروعات التنمية الأخرى، وقال إن العجز المتوقع في إيرادات النقد الأجنبي 11 مليار دولار والإيرادات النفطية المتوقعة 25 مليار دولار. وقد أعلنت الدائرة الإدارية بمحكمة استئناف جنوب طرابلس عن الطعن الإداري رقم 12 سنة 2024 المرفوع من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ضد رئيس مجلس النواب عقيلة صالح. وتابع بيان صادر عن الدائرة أنه حكمت المحكمة أولاً بقبول الطعن شكلاً، ثانياً وفي الشق المستعجل، وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إلى حين الفصل في الموضوع. وأمرت المحكمة بإحالة أوراق الطعن للتحضير وأرجأت الفصل في المصاريف إلى حين الفصل في الملف. وفي 15 مارس/ آذار الماضي، أصدر عقيلة صالح القرار رقم 15 سنة 2024 بفرض ضريبة على سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية بقيمة 27% لكل الأغراض حتى نهاية العام 2024، ووجه مصرف ليبيا المركزي المصارف بتنفيذ القرار. وتضعف الضريبة الجديدة سعر الصرف فعلياً من 4,8 دنانير للدولار إلى ما بين 5,95 و6,15 دنانير. وأدى سعر الصرف الجديد إلى تعميق الصعاب على الطبقتين الوسطى والفقيرة في ظل الحد الأدنى للأجور الذي يوازي 900 دينار، أو ما يعادل 185 دولاراً.

(بريت كوومر/ Getty)

مخزون النفط الأميركي

تستعد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لسحب المزيد من النفط من المخزون الاستراتيجي لوقف أي قفزة في أسعار البنزين هذا الصيف. وقال عاموس هوكشتاين، مستشار بايدن لشؤون الطاقة، لصحيفة «فايننشال تايمز» الاثنين إن أسعار النفط «لا تزال مرتفعة للغاية بالنسبة لكثير من الأميركيين» وإنه يود أن يرى الأسعار «تنخفض بعض الشيء». وأضاف أن الولايات المتحدة «ستستمر في الشراء حتى العام المقبل إلى أن نعتقد أن الاحتياطي البترولي الاستراتيجي لديه الكمية التي يحتاجها مجددا لخدمة غرضه الأصلي المتمثل في أمن الطاقة». وتشتري وزارة الطاقة هذا العام حوالي ثلاثة ملايين برميل نفط شهريا من أجل الاحتياطي البترولي الاستراتيجي وذلك بعد بيع 180 مليون برميل عام 2022 بعد غزو روسيا لأوكرانيا.

أخبار

الشركات الألمانية قلقة من الضغط على الأسعار

يطرح تدني الأسعار وتراجع الطلب في الصين صعوبات على الشركات الألمانية، وفق ما ورد أمس الاثنين، في تقرير لغرفة التجارة الألمانية اعتبر أن الرسوم الجمركية الأوروبية المشددة على السيارات الكهربائية الصينية

تعطي نتيجة عكسية. وتشكّل الصين سوقاً مهمة لألمانيا، القوة الاقتصادية الأولى في منطقة اليورو، وتحقّق شركات السيارات الألمانية حصة كبيرة من عائداتها في هذا البلد. ونقلت «فرانس برس» قول 61% من الشركات الألمانية الـ186 التي استجوبتها غرفة التجارة إن «الضغط على الأسعار» هو أكبر مشكلة تواجهها في الصين. وذكرت الشركات بعدها في طليعة مخاوفها الطلب الضعيف الناجم عن تباطؤ ثاني أكبر اقتصاد في العالم (51%) والخلافات الجيوسياسية (37%)، فيما تمثل شركات السيارات 21% من المستطلعين.

استثمارات تتخطى 2,64 تريليون دولار

ارتفعت الاستثمارات في الأصول الثابتة في الصين 4% على أساس سنوي خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2024. وأظهرت بيانات واردة من الهيئة الوطنية للإحصاء، أمس الاثنين، أن الاستثمارات تجاوزت 18,8 تريليون يوان (نحو 2,64 تريليون دولار)، وفقاً لوكالة «قنا». كما ارتفع الاستثمار في البنية التحتية 5,7% مقارنة بالعام الماضي، في حين زاد الاستثمار في التصنيع بنسبة 9,6% خلال هذه الفترة. ومع ذلك، انخفض استثمار التطوير العقاري 10,1% على أساس سنوي خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني إلى مايو/ أيار الماضيين. كما حقق استثمار التكنولوجيا الفائقة نمواً قوياً في الأشهر الخمسة الأولى عام 2024.

تخلف عالمي عن أهداف التنمية

وجد تقرير حديث للأمم المتحدة أن العالم ما زال بعيداً عن المسار الصحيح لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عام 2015، مثل معالجة الفقر والجوع لأسباب من بينها نقص التمويل والتوترات الجيوسياسية وجائحة كورونا. ويصنف تقرير التنمية المستدامة السنوي الصادر عن الأمم المتحدة أداء الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة في تنفيذ 17 «هدفاً من أهداف التنمية المستدامة» واسعة النطاق التي تشمل أيضاً تحسين الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية وتوفير الطاقة النظيفة وحماية التنوع البيولوجي. ووفقاً لـ «رويترز»، خلص التقرير إلى أنه لا يوجد أي هدف من الأهداف الـ17 في طريقه للتحقق بحلول 2030، إذ أظهرت معظم الأهداف «تقدماً محدوداً أو تراجعاً».

لندن تطيح باريس من عرش أكبر بورصة في أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

بعد أقل من عامين من فوزها بهذا اللقب على حساب المملكة المتحدة، أنتجت الاضطرابات السياسية في فرنسا خسارة باريس مكانتها كأكبر سوق للأسهم في أوروبا لصالح لندن. فقد أدى إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون المفاجئ عن إجراء انتخابات مبكرة إلى هزيمة محت قرابة 258 مليار دولار من القيمة السوقية للشركات الفرنسية الأسبوع الماضي. وخسرت أسهم بنوك «سوسيتيه جنرال» و«بي إن بي باريبا» و«كريدي أغريكول»، وهي من كبار حاملي سندات الديون الحكومية، أكثر من 10% لكل منها. وتبلغ قيمة الأسهم في البلاد الآن مجتمعة نحو 3,13 تريليونات دولار، وتخسر بفارق ضئيل أمام المملكة المتحدة عند 3,18 تريليونات دولار، بحسب بيانات جمعتها «بلومبيرغ» وأعلنتها يوم الاثنين. ومحا مؤشر «كاك 40» الفرنسي جميع مكاسبه لعام 2024، في انعكاس حاد عن الارتفاعات القياسية التي سجلها قبل شهر. وفي هذا الصدد، قال مدير المحفظة في «كايروس بارتنرز» ألبرتو توتشيو: «نحن في فترة لا يوجد فيها يقين لمدة ثلاثة إلى أربعة أسابيع، ومن الممكن أن تصبح السوق للأسف مضطربة أكثر». وفي الوقت نفسه، فإن مجموعة من العوامل، بما فيها تحسن النمو العالمي وانتعاش نشاط الاندماج، جعلت الأسهم البريطانية تحظى بشعبية لدى المستثمرين مجدداً. ورغم أن البلاد تستعد لانتخاباتها العامة، إلا أن النتيجة يُنظر إليها على أنها أكثر استقراراً مع تقدم حزب العمال المعارض في استطلاعات الرأي بفارق كبير. وقال رئيس استراتيجية وأبحاث الأصول المتعددة في بنك «بيرينبيرغ»، أولريش أوربان: «نحب الأسهم البريطانية لأسباب تتعلق بالتقييم، لكن أيضاً باعتبارها أداة لتنويع المحفظة نظراً لملفها الجذاب. وعلاوة على ذلك، يبدو أن حالة عدم اليقين السياسي أعلى في أماكن أخرى، على الأقل في الوقت الحالي». وصل مؤشر «فايننشال تايمز 100» إلى أعلى مستوياته على الإطلاق هذا العام، مدعوماً بالأسهم المعتمدة على التصدير مثل «شل» و«يونيلفر». وتفوّق أداؤه على مؤشر «يوروستوكس 50» بفارق كبير في الأشهر الثلاثة الماضية، وكانت شركة صناعة المحركات النفاثة «رولز-رويس» من بين أكبر الرابحين. وعالمياً، تحتل المملكة المتحدة الآن المرتبة السادسة بين أكبر سوق للأوراق المالية.

قطاع النقل

معركة تاكسي الجزائر

تطبيقات النقل تُغضب السائقين وتربك الحكومة

يهدد سائقو سيارات الأجرة في الجزائر بالإضراب على خلفية توسع شركات التطبيقات الهاتفية، فيما تحظى الأخيرة بشرعية من وزارة التجارة، وتمتنع وزارة النقل عن ترخيصها

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تضغط نقابات سيارات الأجرة وسائقو النقل الخاص في الجزائر من أجل تجميد عمل شركات تطبيقات النقل عبر الهواتف النقالة التي تنشط من دون رخص من وزارة النقل، وهو ما دفع السائقين إلى التهديد بتنفيذ إضراب عام، في حال لم تضع الحكومة حلاً قانونياً للمشكلة. وقال رئيس النقابة الجزائرية للناقلين عن طريق سيارات الأجرة، آيت الحسين سيد علي إن «قطاع النقل يعيش حالة غضب وسخط على خلفية اقتحامه من قبل دخلاء يريدون التعجيل في زوال نشاط سيارات الأجرة، نحن نرفض محاولات المساس بنشاطنا من خلال اللجوء إلى خلق قطاع موازٍ وإقحامه في قطاع النقل الخاص دون أية صبغة قانونية». وأضاف لـ «العربي الجديد» أن «نشاط سائقي سيارات الأجرة تراجع كثيرا منذ ظهور هذه التطبيقات، وزاد هذا الأمر من تعقيد مشاكل المهنيين المتراكمة منذ عشرين سنة، خاصة ما يتعلق بتجميد رخصة الاستغلال، وراسلنا وزارة النقل والتجارة لتقديم توضيحات، ولم نتلق أي رد، والغريب أن شركات النقل عبر تطبيقات الهاتف تستفيد من قروض بنكية ولديها إشهارات (إعلانات) في الصحافة الورقية والسمعية البصرية ولافتات في الطرق السريعة، لذلك نحن نطالب بتنظيم عملها وإلا سندفع إلى الدفاع عن قوت أبنائنا بكل الطرق».

وتعيش شركات نقل الأشخاص عبر تطبيقات الهواتف النقالة، ضغطا كبيرا بسبب الفراغ القانوني الذي ينظم نشاطها، وسط تخبط بين وزارات الحكومة، فيما يبقى سائقو سيارات هذه الشركات في معركة يومية مع شرطة المرور التي تعتبر نشاطهم خارجا عن القانون وغير مصرح به. وفي وسط العاصمة الجزائرية، أجّر «العربي الجديد» سيارة مع سائق عبر أحد التطبيقات المتخصصة «يسير»، للوقوف على معاناة السائقين مع الشرطة خاصة، حيث أكد السائق طارق ك. أنه «في معركة يومية مع الشرطة التي سحبت منه رخصة القيادة مرتين خلال أربعة أشهر». وكشف طارق لـ «العربي الجديد» أن «المشكل يكمن في أن وزارة التجارة منحت سجلاً تجارياً لشركات نقل الأشخاص عبر تطبيقات الهاتف، مع السائق، أي إيجار السيارة مع السائق لمدة محددة وعلى مسار محدد، لكن الإشكال يطرح عند وزارة النقل التي ترفض الاعتراف بهذه الشركات، تحت ضغط نقابات سيارات الأجرة، وعندما نقدم العقد المقدم لنا مع شركات النقل للشرطة تطالبنا برخصة وزارة النقل، وهنا يتم سحب رخصة القيادة وحجز السيارة بمخالفة نقل الأشخاص دون رخصة رسمية». وشهدت الجزائر منذ 2017 ظهور أكثر من 15 شركة نقل ذكي أو ما يُعرف بـ «VTC»، كانت أولاها شركة «يسير»، ولاقت هذه الشركات إقبالا كبيرا من الجزائريين بسبب تردي شبكة النقل الخاص، وغلاء تسعيرة النقل عبر سيارات الأجرة.

كما ساعدت هذه الشركات الجزائريين في ضمان مصدر قوت إضافي خارج ساعات العمل، كون الشركات المختصة بنقل الأشخاص تتعاقد مع السائقين بعقود حرة. وقال سليم وهو سائق جزائري إن هذه «التطبيقات تساعده في كسب دنانير إضافية تعينه على تحمل غلاء المعيشة، فشركات النقل تأخذ بين 17 و 25% من ثمن الرحلة، على أن يأخذ صاحب السيارة الباقي، لكن المشكل تحول إلى مشكل قانوني خاصة مع شرطة المرور، التي ترفض الاعتراف بنا وتصر على أننا ناقلون خارجون عن القانون، لا نفهم لماذا لا يجمدون نشاط الشركات التي يعرفون عناوينها، ويعاقبوننا نحن الضعفاء». وأضاف المتحدث نفسه لـ «العربي الجديد» أن «سائقي السيارات باتوا يضعون أيديهم على قلوبهم في كل رحلة توصيل، كما أن دائرة نشاطنا بدأت تضيق، فمثلا نحن ممنوعون من دخول المطارات والمحطات البرية لنقل المسافرين ومراكز التسوق والترفيه، بسبب ضغط سائقي الأجرة».

موقف لسيارات الأجرة في الجزائر 3 أغسطس 2011 (Getty)

واعتبر حسين بورابة رئيس المنظمة الجزائرية للناقلين الخواص، أن «هذه الشركات تعد خطراً على الاقتصاد وعلى المواطن، فمن غير المعقول أن تستقل عائلة سيارة نفعية ليست لها أي معايير أو مواصفات سيارة أجرة، فلا هي مصبوغة ولا السائق معروف الهوية». وسأل بورابة في حديث إلى «العربي الجديد»: «هل هذه الشركات تعمل بطريقة قانونية ونظامية، هل تحوز اعتماد من وزارة النقل، هل لها سجل تجاري؟ وإذا كانت لديها الرخصة فلماذا لا تسوي وضعية السائقين؟». وفي خطوة منها لإيجاد حل وسط، سنت الحكومة قانونا تحت مسمى «المقاول الذاتي»، يسمح لشركات التي تقدم خدمات عبر الإنترنت بأن تسوي وضعيتها بعد طرح دفتر أعباء ينظم النشاط، وهو ما استحسنته شركات نقل الأشخاص عبر التطبيقات الإلكترونية. وأكدت ميساء رفاحي المكلفة بالتسويق في إحدى شركات النقل عبر التطبيقات أن «المشكل يكمن في فهم القانون، نحن لدينا سجل تجاري على أننا شركات تؤجر سيارات مع سائق لزمن محدد في اليوم مقابل أجرة، مع وجود فاتورة توثق الخدمة، أي أن كل شيء قانوني، حاولنا تبسيط الأمور مع الشرطة ونقابات الأجرة لكنها تصرّ على رخصة وزارة النقل». وأضافت رفاحي أن «قانون المقاول الذاتي هو حل وسط، والأكيد أننا نريد مصلحة المواطن والبلاد، نحن نعمل وفق القانون ونحاول ضمان خدمة تتماشى والتطور التكنولوجي».

يواجه سائقو سيارات التطبيقات أزمة قانونية تكبّل نشاطهم

المغرب

عمال المصفاة يراهنون على عودة التكرير

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لا يخفى النقاش الدائر في المغرب حول مصفاة سامير المغلقة منذ تسعة أعوام وضعية العاملين والمتقاعدين الذين يطالبون بالحصول على كل حقوقهم في الأجور والتقاعد والحماية الاجتماعية واستئناف نشاط التكرير. فالعمال لا يتقاضون منذ إغلاق المصفاة سوى 60 في المائة من أجورهم، وهم يتخوّفون من فقدان حقهم في المعاش بسبب عدم سداد مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي المهني للتقاعد منذ سبعة أعوام. ويؤكد الحسين اليماني، الكاتب العام للنقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز، التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن المصفاة كانت تؤمّن 65 في المائة من احتياجات المغرب من المنتجات النفطية، وكانت تتيح حوالي ألف فرصة عمل مباشرة، وأربعة آلاف فرصة عبر الشركات المرتبطة بها، بالإضافة إلى الحركة الاقتصادية والتجارية التي تخلقها في مدينة المحمدية وميناءها.

ويشير اليماني في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أنه من بين العمال الألف لم يتبقّ سوى 400 مرتبطون بها، إذ إن الباقين أحيلوا إلى التقاعد أو حصلوا على فرص عمل في شركات أخرى، بينما لم يتبقّ من العمال غير المباشرين سوى حوالي 200.

ويلفت إلى أنّ الأجور التي يتلقاها العمال حالياً، في ظل خضوع الشركة للتصفية القضائية، تأتي، بشكل خاص، من مساهمات الشركة في شركات أخرى، مشيراً إلى أن تلك الأجور تبقى مرهونة بتلك المساهمات، علماً أن مساهمات الشركة في صندوقي التقاعد لم تؤدّ منذ سبع سنوات. والشركة موضوع تصفية قضائية منذ أكثر من ثمانية أعوام.

يتقاضى العمال 60% من أجورهم وسط مخاوف من تسريحهم

وأدانت المحكمة التجارية بالدار البيضاء إذ على تمديد الإذن باستمرار النشاط لشركة سامير لمدة ثلاثة أشهر، وقد كان آخر تجديد لذلك الإذن في مايو/ أيار الماضي، بهدف فتح المجال لاستمرار المساعي لإنقاذ الشركة من الإغلاق النهائي والتفكيك وتسريح ما بقي من الأجراء. وتصل مديونية الشركة التي عادت في إطار الخصخصة لمجموعة كورال بتروليوم إلى 4,3 مليارات دولار، علماً أنّ الشركة كانت قد بيعت في إطار الخصخصة بنحو 450 مليون دولار. ويعمد عمال مصفاة شركة سامير بين الحين والآخر إلى تنظيم وقفات احتجاجية ومسيرات يطالبون عبرها بحقهم في الأجور والتقاعد وبالاستئناف العاجل للإنتاج بالشركة.

ويشدّد الحسين اليماني على ضرورة عودة المصفاة لتكرير النفط، حيث يرى أن ذلك ممكن عبر تفويتها للدولة أو في إطار التشغيل الذاتي، بما يسمح بضمان الأمن الطاقي للمغرب الذي دأب في السنوات الأخيرة على الارتهان للسوق الدولية لتوفير منتجات الوقود.

سلطنة عمان

تعزيز الاستثمار يخفّض أعداد الباحثين عن عمل

مسقط ـ **كريم رمضان**

تشهد سلطنة عمان تطورات ذات انعكاس اجتماعي في سوق العمل، حيث تُظهر الإحصاءات الرسمية الأخيرة انخفاضاً في نسبة الباحثين عن عمل إلى 2,6%، ما قدم مؤشراً على تأثير السياسات الحكومية والمبادرات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار وتنويع مصادر الدخل. يأتي ذلك في حين تفيد تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العماني يشهد تحسناً تدريجياً بفضل السياسات الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، والخصخصة المخطط لها لعدد من الشركات الحكومية، والتي قد تساهم في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة، ما قد يؤدي إلى تقليل نسبة الباحثين عن عمل أكثر في المستقبل القريب. وفي السياق، يشير الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن انخفاض نسبة الباحثين عن عمل في سلطنة عمان يعود إلى نتائج العديد من المبادرات الاقتصادية الوطنية التي تبنتها الحكومة، والتي تقوم على تشجيع الاستثمار الأجنبي وإطلاق برامج وطنية، مثل: «نزدهر» و«تنويع» و«استدامة» و«الحياد الكربوني»، وكلها برامج تدعم التوظيف وتوليد فرص تجارية، تشمل فرص توسع الاستثمارات المحلية. ويضيف الطوقي أن اعتماد حكومة السلطنة استراتيجية وطنية للصناعة ساهم بقوة في توفير فرص العمل وتأمين البضائع محلياً ودعم التصدير، مشيراً إلى أن التوقعات تصب في مصلحة تنافسية هذه الاستراتيجية عبر جذب المستثمرين من خارج عمان، وهو ما سيؤتي ثماراً إيجابية في ما يتعلق بنسبة الباحثين عن عمل في الفترة القادمة. وبلغت الخبير العماني إلى أن برنامج الخصخصة المنتظر لـ 35 شركة حكومية في سلطنة عمان، عبر اكتتابات عامة أو خاصة، بينها خمس شركات في النصف الثاني من العام الجاري، من شأنه أن يصب في مصلحة تعزيز إنعاش الاقتصاد.

سوق مطرح في مسقط، 15 يناير 2021 (Getty)

وفي السياق، يشير الاستشاري الاقتصادي في شركة استشارات في لندن، علي متولي، في تصريحات لـ «العربي الجديد» إلى أن انخفاض معدل الباحثين عن عمل في عمان يمكن أن يعزى إلى عدة عوامل تتعلق بديناميكيات السوق وتفضيلات أصحاب العمل والسياسات الاقتصادية. ويوضح متولي أن انخفاض نسبة الباحثين عن عمل في عمان يعكس التفاعل المعقد بين التحديات الاقتصادية المختلفة وظروف سوق العمل، التي تؤثر فيها عوامل عدة، منها تفضيل أصحاب العمل في القطاع الخاص لتوظيف الوافدين لخفض التكاليف، حيث يقبل المغتربون عادة رواتب أقل مقارنة بالخريجين المحليين.

تحقيق

التقنين يخنق العراق

أزمة الكهرباء تتجدد مع ارتفاع الحرارة

ترتفع درجات الحرارة في العراق فتتناقص معها إمدادات الكهرباء، ما يزيد من معاناة المواطنين الذين يلجأون إلى بدائل مكلفة، ومنها الاشتراك بالمولدات. وفي البلد النفطي، تتزايد المشاريع والوعود، في حين تبقى شبكات التوزيع والنقل قديمة ومتهالكة

بغداد ـ **أحمد عبد**

تراجعت ساعات إمداد الطاقة الكهربائية بشكل ملحوظ في بغداد وباقي المحافظات العراقية مع ارتفاع درجات الحرارة خلال موسم الصيف، وعلى الرغم من إعلان حكومة بغداد معالجة مشكلة الكهرباء من خلال الربط الكهربائي مع الأردن ودول الخليج، إلا أن مشكلة الطاقة أصبحت عصيّة ولم تُعالج، خاصة مع ارتفاع الحرارة خلال فصل الصيف إلى 50 درجة مئوية. وعلى الرغم من الوعود الحكومية المتكررة بتحسين الخدمات الكهربائية، إلا أن الواقع يعكس استمرار المشكلات والتحديات التي تحول دون توفير طاقة مستقرة للسكان منذ عقود، يأتي هذا بعد إعلان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني افتتاح وتشغيل 200 محطة كهربائية في عموم مناطق العراق ومدنه. وبلغ إنتاج العراق من الكهرباء العام الماضي 24 ألف ميغاواط، بينما يبلغ حالياً 25 ألف ميغاواط، وعلى الرغم من أن الإنتاج الحالي أكبر من إنتاج العام الماضي، إلا أن التجهيز أسوأ بكثير، ويعزو مختصون سبب ذلك إلى الزيادة السنوية في معدل حجم الاستهلاك السنوي.

خطط الحكومة

المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أحمد موسى، قال إن وزارته تدرك حجم المشكلة التي تواجه قطاع الكهرباء اليوم في مختلف المناطق العراقية، وهناك حلول لجأت إليها الوزارة بشكل عاجل، إلا أن هذه الحلول لا تعالج المشكلة بشكل كامل. وأوضح موسى، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة العراقية رسمت خريطة طريق لمعالجة نقص إنتاج الطاقة ومشكلات النقل والتوزيع والتحول إلى الإنتاج والتوزيع الأرضي، الذي يعتبر إحدى الوسائل الآمنة لنقل الطاقة، في ظل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة. وأضاف أن البنية التحتية وشبكات النقل والتوزيع في العراق قديمة، وتسبب ذلك في عودة أزمة الكهرباء وزيادة في ساعات التقنين، وأن وزارة الكهرباء تعمل على إدامة ساعات التجهيز بأفضل صورة ممكنة. وأشار موسى إلى أن وزارة الكهرباء لا تعد بمعالجة الأزمة بشكل جذري، لأن ذلك يحتاج إلى وقت طويل، خاصة أن العجز يصل إلى أكثر من 14 ألف ميغاواط، فضلاً عن الحاجة إلى محطات تحويل وشبكات توزيع جديدة، في ظل الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية. وأكد أن المشكلة الرئيسية المسببة لتدهور قطاع الكهرباء في العراق هي سوء شبكات النقل والتوزيع، لأن جزءاً كبيراً منها قديم ولا يتحمّل درجات حرارة عالية، وجزء آخر يعاني من زحم واحمال زائدة تفوق قدرته، بالإضافة إلى التجاوزات الحاصلة على شبكات النقل والتوزيع.

35

ألف ميغاواط هي الطاقة الفعلية التي يحتاجها العراق، بينما الطاقة المتاحة لا تتعدّى 24 ألف ميغاواط، ومع احتساب التجاوزات وتهالك الشبكات يرتفع العجز إلى 17 ألف ميغاواط

تفاقم الأزمة

في السياق، حذّرت لجنة الكهرباء والطاقة في البرلمان العراقي من تفاقم أزمة الكهرباء خلال الشهرين المقبلين؛ بسبب سوء التحضيرات لكوادر وزارة الكهرباء، خلافاً للوعود التي أطلقتها الوزارة للموسم الصيفي الحالي، مبينة أن اللجنة حدّدت الأسباب الحقيقية التي تقف خلف انخفاض معدل ساعات التجهيز في مختلف المناطق العراقية. وقالت عضو اللجنة، سهيلة السلطاني، في حديث صحافي، إن التحضيرات التي وعدت بها وزارة الكهرباء لموسم الصيف الحالي لم تكن دقيقة، إذ تكررت ذات المشكلات التي كانت في العام السابق والأعوام التي سبقته.

وبيّنت أن اللجنة حددت الأسباب الحقيقية وراء الفشل في تحقيق ساعات التجهيز من خلال عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع، وبالخصوص قضية عدم توفير المغذيات الكافية التي تتحمّل الضغط الكبير على الطاقة الكهربائية. وحذرت السلطاني من تفاقم الأزمة خلال الشهرين المقبلين، حيث تشهد المنطقة ارتفاعاً عالياً في درجات الحرارة سنوياً، مؤكدةً أن لجنة الكهرباء والطاقة تواكب مراقبتها ومتابعتها مع كوادر الوزارة رغم تمتعها بالعطلة التشريعية لتذليل الصعوبات ومواجهة درجات الحرارة العالية التي تواجهها محافظات العراق خلال الشهرين المقبلين.

جزء كبير من شبكات النقل والتوزيع قديم ولا يتحمّل الضغط

شكاوى من تمييز في إمداد الكهرباء لصالح المحظيين والمسؤولين

ساعات التجهيز

يقول المواطن محمد فارس، من بغداد، إن ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية الوطنية لا تتعدى ساعتين متواصلة، وإن هناك ازدواجية في التعامل مع تجهيز الكهرباء بين منطقة وأخرى، إذ تشهد المناطق التي يسكنها المسؤولون ومكاتب الأحزاب استمراراً في التغذية بالكهرباء، بينما المناطق الشعبية الأخرى تعاني سوء التجهيز.

ويلفت فارس، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن واقع الكهرباء في العراق بات مرضاً مزمناً يتفاقم مع حلول فصل الصيف، وأن المواطنين يعتمدون على المولدات الكهربائية الأهلية التي لا غنى عنها، وأصبحت بديلاً موثوقاً به بدلاً من الوعود الحكومية التي اعتاد عليها العراقيون في ملف الكهرباء. وينفي وجود أي تحسن في المنظومة الكهربائية، إنما الواقع أصبح يتجه للأسوأ، ولغاية الآن لا توجد معالجة فعلية لهذه المشكلة، على الرغم من الأموال الطائلة التي صُرفت على المشاريع والمحطات، على حد تعبيره.

بدوره، يؤكد الخبير في مجال الطاقة كوفند شيرواني أن أزمة الكهرباء في العراق متواصلة ولا يمكن أن تنحسر ما دامت مفاصلها الأساسية المتمثلة بتوليد الطاقة الكهربائية والنقل والتوزيع تعاني من الإهمال وعدم التطوير وإعادة الصيانة منذ سنوات. ويضيف، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن واقع الأزمة يشير إلى وجود عجز كبير في الطاقة الكهربائية المجهزة.

ويفيد شيرواني بأن أغلب مشاريع الكهرباء في السنوات السابقة ركّزت على الصيانة وتأهيل المنظومات القديمة من الدور البسيط إلى الدور المركب للحصول على قدرات إضافية بحدود 15 في المائة، إلا أن هذه المشاريع استنزفت جزءاً كبيراً من الموارد التي كان يمكن أن يتم استثمارها في بناء محطات توليد للطاقة الكهربائية بقدرات كبيرة.

وعن إجراءات الربط الكهربائي مع الخليج العربي والأردن، يشير شيرواني إلى أن الربط مع مجلس التعاون الخليجي جيد نسبياً، لأنه يعالج جزءاً من العجز الموجود في محافظات جنوب العراق، إلا أنه يواجه عقبات إدارية وروتينية حالت دون إكماله. ويضيف أن الربط مع الأردن يبدأ بـ 500 ميغاواط، وربما يصل إلى 1000 ميغاواط، وهذه الكمية قليلة ولا تتناسب مع حجم الحاجة ومستوى العجز، إلا أنها يمكن أن تغطي مناطق محاذية للحدود الأردنية في محافظة الأنبار. ويختم تصريحه بأنه لا يمكن حل الأزمة ما لم يتم إنشاء محطات توليد ضخمة تعمل بالغاز الطبيعي، بدل استهلاك الموارد في عمليات الصيانة والتأهيل للمنظومات القديمة، واستخدام الغاز الطبيعي وفق جدوى اقتصادية وبيئية تتناسب مع الوضع العراقي، ويمكن استثماره بشكل مباشر بدلاً من استيراد الغاز الطبيعي والكهرباء من دول الجوار بقيمة تتجاوز خمسة مليارات دولار سنوياً.

استيراد الطاقة من إيران

يستورد العراق حاليا ما بين ثلث و40% من احتياجاته من الكهرباء، والغاز من إيران، لكنه لا يزال يعاني من انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع، وخاصة في أشهر الصيف عندما تصل درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية ويبلغ استهلاك الطاقة ذروته. وكثيرا ما تقطع إيران إمداداتها عندما تحتاج إلى المزيد من الكهرباء في الداخل، لأن العراق يواجه صعوبة في دفع ثمن الواردات بسبب العقوبات الأميركية المفروضة على إيران. وتضغط الولايات المتحدة على العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، لخفض اعتماده على الغاز الإيراني. وفي إطار هذه الضغوط، توصل العراق العام الماضي إلى اتفاق مع شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية الكبرى للنفط على صفقة طال انتظارها بقيمة 27 مليار دولار، بهدف الحصول على الطاقة ثم إنتاجها باستخدام الغاز، وهو منتج ثانوي يصاحب عملية إنتاج النفط، بالإضافة إلى أشياء أخرى. لكن الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج العربية، الذي تصل تكلفته إلى 228 مليون دولار، يواجه عراقيل تهدد تشغيل مرحلته الأولى المخطط لها نهاية العام الجاري 2024.

فوضى إمدادات الكهرباء في بغداد، 17 يوليو 2021 (صباح قرار/ فرانس برس)

تحقيق

تتعمّق أزمة السكن الإسرائيلية على وقع العدوان المستمر على قطاع غزة نتيجة الغلاء الفاحش في أسعار العقارات، رغم كل المزاعم الرسمية بانحسار مؤشرات الغلاء في القطاعات الغذائية والاستهلاكية في دولة الاحتلال

أزمة سكن إسرائيلية

غلاء فاحش رغم مزاعم انحسار التضخم

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يدفع كيان الاحتلال ثمناً اقتصادياً باهظاً لعدوانه المتواصل على الفلسطينيين منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يُترجم في أحد أوجهه بأزمة سكن يتخللها غلاء فاحش لأسعار العقارات لم تعد معه غالبية الناس قادرة على تمويله، وهو ما يثير تململاً كبيراً من سياسات حكومة بنيامين نتنياهو التي تؤدي إلى رفع أسعار المساكن مع تضاؤل العرض ووقوع الأزواج الشباب في ورطة كبيرة. فقد أحدثت حرب غزة سابقة اقتصادية في إسرائيل، حيث فشلت أسعار الفائدة المرتفعة في ردع مشتري المنازل ووقف ارتفاع أسعار المساكن التي قفزت بنسبة 4,5% منذ اندلاع الحرب في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وفقاً لتقرير أوردته صحيفة «غلوبس» المتخصصة يوم الأحد. وتفيد الأرقام الرسمية بارتفاع أسعار الشقق في الربع الأول من عام 2024، بمعدل سنوي قدره 12%، فيما تلاحظ الصحيفة علاقة واضحة بين اندلاع الحرب وهذا التطور الذي تراه «مقلقاً». ومع ذلك، فخلال الأشهر الثمانية التي سبقت هذه الزيادة، وتحديداً بين مارس/ آذار ونوفمبر/ تشرين الثاني 2023، كانت أسعار المساكن قد انخفضت 2,5% تقريباً. لكن بعد شهر واحد من اندلاع الحرب، حصل التحوّل وهو أن السوق إلى مستويات 2021-2022، عندما ارتفعت أسعار المساكن بنسبة تخطت 10% سنوياً. وبدأت أسعار المساكن في سوق العقارات تنخفض عام 2023، بما يرجع أساساً إلى ارتفاع الفائدة وليس بسبب أي سياسة جديدة قدمتها حكومة نتنياهو التي، على العكس تماماً، تواصل تنفيذ سياسة غا عليها الزمن والتي قدمها وزير المالية السابق موشيه كحلون قبل تسع سنوات. ويشمل ذلك أساساً ما ينصب الشقق للأزواج الشباب، وإبعاد المستثمرين عن السوق من خلال زيادة الضرائب، وزيادة تخطيط الأراضي وحصص التسويق. لكن سياسة كحلون فشلت، وقد حدث ذلك مراراً وتكراراً في عهد خلفائه في وزارات المالية والبناء والإسكان. إلا أن هذا لا يمنع الحكومة الحالية من الاستمرار في هذه السياسات، علماً أن ما أدى إلى اعتدال أسعار المساكن قبل العدوان الإسرائيلي الحالي هو رفع بنك إسرائيل المركزي أسعار الفائدة في فترة 2022-2023.

إغراء «الاحتياط» بالإسكان والتعليم

تدعم الحكومة التمديد الجديد لخدمة جنود الاحتياط، مستخدمة الاغراء في مواجهة ردود فعل عنيفة رافضة. فالحكومة اقرت الاحد، مشروع قانون تمديد إجراءات الطوارئ ثلاثة اشهر، ومررت قانوناً يمنح جنود الاحتياط معاملة تفضيلية في الاسكان والتعليم والخدمة المدنية، وسط انتقادات واسعة لسياسات التجنيد التي يعتقد العديد من الاسرائيليين انها ترتّب اعباء غير متساوية على شرائح مختلفة من السكان، بحسب «تايمز اوف ازرايل».

الآتي أسوأ!

قتامة صورة الاقتصاد الإسرائيلي بسبب العدوان وتداعياته غيّرت العديد من ذهنيات الناس. في هذا الصدد، تلاحظ «غلوبس» تبدلاً في تفكير الراغبين في شراء مساكن على عدة مستويات. الفكرة الأولى هنا، هي أن من الأفضل شراء شقة الآن بغض النظر عن سعر الفائدة، لأن الوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً في المستقبل. والفكرة الثانية منطلقها التخوف من انحسار معروض الشقق بسبب الأزمة الحادة التي يشهدها قطاع البناء ونقص عدد العمال بعد استبعاد الفلسطينيين، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. أما الفكرة الثالثة فتنبع من عدم وجود سياسة إسكان واضحة، إذ يغيب أي مؤشر إلى أن نهج الحكومة في التعامل مع هذه المسألة سيتغير، وبالتالي، فالأسعار ستتخذ منحى صعودياً.

وانخفضت أسعار المساكن الحقيقية 2,3% عام 2023، بعد ارتفاعها خلال العامين السابقين. لكن الناس عموماً لم يؤمنوا بأن انخفاضات العام الماضي كان يمكن أن تستمر، لأن ثقتهم بالحكومة معدومة. فالناس توقعوا حدسياً أن تصعد الأسعار مجدداً، لذلك أخذوا المبادرة واشتروا شققاً. من جهتها، أعلنت الحكومة مطلع يونيو/ حزيران الجاري، عن يانصيب إضافي لإسكان الأزواج الشباب. فقد تحدثت المديرية العامة لهيئة الأراضي عن زيادات في تسويق الأراضي، فيما تواصل إدارة التخطيط الإعلان عن خطط إسكان جديدة. وفيما تستمر هذه الخطوات حالياً «بشكل تلقائي»، فمن الواضح أنها غير مثمرة عملياً.

حيفا تقود غلاء المساكن

تتصدر حيفا موجة غلاء الشقق، حيث ارتفعت فيها أسعار المساكن 7% منذ أكتوبر/ تشرين الأول، وهو ما يمثل متوسط سعر أعلى يبلغ نحو 110 آلاف شيكل. وتلي حيفا منطقة تل أبيب، التي انتعشت من جديد منذ بداية الحرب بعدما عانت من انخفاضات كبيرة العام الماضي، حيث صعد سعر الشقة 5,3%، إلى ما متوسطه 160 ألف شيكل. كما سجلت منطقة الشمال ارتفاعاً كبيراً خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 5% إلى نحو 70 ألف شيكل على متوسط سعر الشقة. ولا تشكل المناطق التي تم إخلاؤها وقصفها في الشمال سوى جزء صغير من هذه المنطقة الكبيرة، التي تضم أيضاً مدناً مثل العفولة وطبريا وعكا ومجدال هعيمك. ورغم الوضع الراهن، فإن السوق في هذه المنطقة يعتبر نشطاً للغاية من حيث ارتفاع الأسعار، وإن كان أقل من حيث عدد الصفقات المنجزة. (الدولار= 3,737 شواكل). وفي المنطقة الوسطى، بلغ متوسط ارتفاع أسعار الشقق 4,3% إلى ما يعادل 110 آلاف شيكل. وفي الجنوب الهادئ نسبياً هذه الأيام، زادت الأسعار 3,8% إلى نحو 55 ألف شيكل، بينما ارتفعت في القدس 0,6% فقط منذ بداية الحرب، بما يصل إلى 16 ألف شيكل لسعر الشقة المتوسطة.

الأزمة تتفاقم رغم انحسار التضخم

تتصدر حيفا موجة غلاء الشقق

ورشة بناء سكني في شارع ابن جفيرول في تل ابيب، 24 مايو 2023 (اليكسي روزنفيلد/ Getty)

اللافت أن أسعار المساكن تستمر في الارتفاع الحاد رغم زعم بنك إسرائيل المركزي أن التضخم السنوي لا يزال ضمن نطاقه المستهدف. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك 0,2% في مايو/ أيار المنصرم، وهو أقل بكثير من توقعات الاقتصاديين التي كانت تتراوح بين 0,5% و0,6%. وفي الأشهر الاثني عشر حتى نهاية مايو، ظل معدل التضخم دون تغيير عن الشهر الماضي عند 2,8%، وفقاً للأرقام الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء يوم الجمعة الماضي. وكان الاقتصاديون يتوقعون أن يرتفع معدل التضخم إلى هامش بين 3,1% و3,2%، وهو أعلى من الحد الأقصى السنوي المستهدف من جانب بنك إسرائيل والبالغ 3%. وشملت الزيادات البارزة في الأسعار في مايو، الفواكه الطازجة التي ارتفعت بنسبة 10,3%، بينما ارتفعت الملابس والأحذية بنسبة 2,2%، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والثقافة والترفيه بنسبة 1%. وارتفعت أسعار الأثاث والمعدات المنزلية وصيانة المساكن بنسبة 0,4%. في المقابل، شملت الانخفاضات البارزة الخضروات الطازجة التي تراجعت 2,4%، والأثاث والنقل اللذين انخفضا 1,7%. وكان المكتب المركزي للإحصاء قد نشر أيضاً التغير في أسعار المنازل بين فبراير/ شباط ومارس/ آذار 2024، ومارس وإبريل/ نيسان 2024، وتبين أنه في المتوسط، ارتفعت الأسعار 0,9%. وكان هذا هو الشهر الخامس على التوالي الذي ترتفع فيه الأسعار بعد عدة أشهر من الانخفاض. وبالتوزيع حسب المناطق، ارتفعت الأسعار 0,8% في القدس، و0,5% في الشمال، و1,6% في حيفا. كما زادت الأسعار 0,6% في الوسط، و1,1% في تل أبيب، و0,9% في الجنوب. وارتفعت أسعار الشقق الجديدة بنسبة بلغت 0,9%. ولدى المقارنة بين مارس وإبريل 2024، ومارس وإبريل 2023، ارتفع مؤشر أسعار المساكن 2,1%. وبالتوزيع حسب المناطق، زادت الأسعار بنسبة 6,6% في حيفا، و3,7% في الشمال، و1,9% في القدس، و1,9% في المنطقة الوسطى، و1,0% في تل أبيب، و3,6% في الجنوب. إلا أن مؤشر أسعار المنازل الجديدة انخفض بنسبة 0,3%.

> تتصدر حيفا موجة غلاء المساكن حيث ارتفعت الأسعار 7%

وبصورة مقلقة لصانعي السياسة النقدية في دولة الاحتلال، مطالبين بإجراءات تحول دون انزلاق العجز إلى مستويات لا يمكن التحكم بها عليها خلال العام المقبل، ما ينذر بمزيد من خفض التصنيف الائتماني من قبل المؤسسات العالمية. وتضغط فاتورة الحرب المستمرة على قطاع غزة على الموازنة العامة، بينما لم تعد معدلات الاقتراض تكفي لتغطية هذه النفقات، وفق تأكيد محافظ البنك المركزي أمير يارون، الذي حذر الأسبوع الماضي، من أن حالة عدم اليقين الاقتصادي في ضوء استمرار الحرب تزيد الأمور تعقيداً، مشيرا إلى أن هناك حاجة إلى تعديل كبير في موازنة عام 2025 أيضاً في ظل هذه الأوضاع.

بهذا الشرط يخفض المركزي الأوروبي الفائدة

بروكسل ـ **العربي الجديد**

أن يخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في سبتمبر/ أيلول القادم، فهذا أمر ممكن، لكن بشرط أن تتحسّن توقعات التضخم الأوروبي، وفقاً لما نقلت بلومبيرغ عن عضو مجلس إدارة البنك بوريس فوجيتش يوم الاثنين. فالرجل قال في مقابلة مع الشبكة الأميركية إنه على الرغم من أن الإجراء في يوليو/ تموز المقبل ليس مستبعداً تماماً، إلا أن المزيد من البيانات ومجموعة جديدة من التوقعات ستكون متاحة بعد شهرين. وأي إشارة إلى التأخير في الوصول إلى هدف البنك المركزي الأوروبي من شأنها أن تقلل فرص إجراء خفض آخر في تكاليف الاقتراض في ذلك الوقت، بحسب فوجيتش، الذي قال من كرواتيا إنه «من أجل القيام بالمزيد، نحتاج إلى رؤية المزيد، وأي إطالة في تحويل التضخم نحو الهدف المتوسط الأجل يضعف الحجة المؤيدة لخفض أسعار الفائدة، والعكس صحيح». وقد خفض المركزي الأوروبي أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية في وقت سابق من الشهر الجاري بعد تسعة أشهر من أخر زيادة. وجاء القرار جنباً إلى جنب مع التوقعات التي تظهر تضخماً أسرع قليلاً هذا العام والعام المقبل ومساراً أطول إلى حد ما نحو 2%، علماً أنه حتى يحين موعد القرار، ستبرز قراءات جديدة للتضخم والنشاط الاقتصادي والوظائف وأسواق المال.

بوريس فوجيتش في البرتغال، 19 يونيو 2018 (هوراسيو فيلالوبوس/ Getty)

فشل أوكراني في عقد اتفاق لهيكلة الديون

لندن ـ **العربي الجديد**

انتهت الجولة الأولى من المحادثات الرسمية لأوكرانيا لإعادة صياغة أكثر من 20 مليار دولار من ديونها الدولية دون اتفاق، حيث لا يزال المستثمرون والحكومة بعيدين عن الاتفاق بشأن ما يجب أن يحدث مع مدفوعات السندات المقرر استئنافها هذا الصيف. ووفقاً لما أوردت «بلومبيرغ» الاثنين، بدأت المحادثات بين أوكرانيا ومجموعة من حاملي السندات قبل أسبوعين، عندما وقّع الدائنون من القطاع الخاص على اتفاقيات عدم الإفصاح للسماح بتبادل المعلومات الحساسة، علماً أنهم لم يتلقوا أي مدفوعات من كييف منذ عام 2022، عندما وافقوا على تجميدها عامين بعد الغزو الروسي، وهو أمد ينتهي في أول أغسطس/آب المقبل.

وستواصل أوكرانيا المناقشات معهم «لتحقيق مزيد من التقدم والتوصل إلى اتفاق مبدئي في أقرب فرصة». وفي المحادثات، اقترحت الحكومة تبادل سنداتها المستحقة بسلسلة من السندات الجديدة ذات فترات استحقاق تصل إلى عام 2040 ومدفوعات فائدة تبدأ من 1% للأشهر الثماني عشر الأولى، ثم تزيد تدريجياً إلى 6%. كما عرضت على المستثمرين «أداة طوارئ حكومية» بحيث لا يمكن أن تبدأ المدفوعات إلا بعد عام 2027، على أن يرتبط الدفع بأهداف الإيرادات الضريبية في أوكرانيا التي حددها صندوق النقد.

مقر البنك الوطني الأوكراني في كييف، 19 أكتوبر 2018 (إيغور غولوفنيوف/ Getty)

واشنطن تستحوذ على ثلث تدفقات الرساميل

واشنطن ـ **العربي الجديد**

في مواجهة الدعوات في جميع أنحاء العالم لتنويع استخدام العملات بعيداً من الدولار الأميركي خلال السنوات الأخيرة، استحوذت الولايات المتحدة على نحو ثلث إجمالي الاستثمارات التي تدفقت عبر الحدود منذ أزمة وباء كورونا. ويظهر تحليل لصندوق النقد الدولي مرسل خصيصاً إلى «بلومبيرغ نيوز» أن حصة التدفقات العالمية ارتفعت ولم تنخفض، منذ أن أثار نقص الدولار قلق المستثمرين العالميين في عام 2020، فيما أثار تجميد الأصول الروسية عام 2022 تساؤلات حول احترام حرية حركة رأس المال، علماً أن متوسط حصة الولايات المتحدة قبل الوباء كان 18% فقط.

وعلى الرغم من كل القلق بشأن هيمنة الدولار، فإن ارتفاع الفائدة الأميركية إلى أعلى مستوياتها منذ عقود أثبت أنه عامل جذب كبير للأجانب. واجتذبت الولايات المتحدة أيضاً موجة جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل حوافز بقيمة مليارات الدولارات، في إطار مبادرات الرئيس جو بايدن لتحفيز إنتاج الطاقة المتجددة وأشباه الموصلات. ويمثل هذا الاتجاه تحوّلاً كبيراً عما قبل كورونا، عندما تدفقت الأموال إلى الأسواق الناشئة، بما في ذلك الصين، علماً أنها المنافس الجيوسياسي الكبير للولايات المتحدة. وتنقل «بلومبيرغ» عن الرئيس التنفيذي لشركة Eurizon SLJ Capital، ستيفن جين، قوله لها إن «تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين وتدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الولايات المتحدة تغيرت بشكل كبير عما كانت عليه في السنوات التي سبقت بداية وباء كورونا، ومن المرجح أن يتغير هذا النمط الجديد من تدفقات رأس المال فقط عندما تتغير السياسات في الولايات المتحدة والصين». وقد بلغت حصة الصين من إجمالي تدفقات رأس المال ما نسبته 3% خلال الفترة بين 2021 و2023، بانخفاض كبير عن حصة 7% خلال العقد حتى عام 2019.

وتوضح هذه الأرقام السبب الذي يجعل الرئيس شي جين بينغ ومعاونيه يكافحون منذ بعض الوقت من أجل إحياء اهتمام المستثمرين الأجانب بالبلاد. ويستعد شي أيضاً لعقد مؤتمر للقيادة الشيوعية الصينية، حيث من المتوقع اتخاذ خطوات إصلاحية جديدة، مما قد يؤدي إلى تغيير خطاب المستثمرين بشأن الصين.

ومع ذلك، أظهرت بيانات أبريل أن الاستثمارات الخارجية في الصين تباطأت للشهر الرابع على التوالي. ومع وصول أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها في العصر الحديث، يتدفق رأس المال الصيني المحلي، مع شراء الشركات المحلية لأكبر قدر من العملات الأجنبية منذ عام 2016 في إبريل/ نيسان.

دولارات بجوار كومة من اوراق كيات ميانمار في يانغون، 30 مايو 2024 (فرانس برس)

رؤية

دوامة التضخم والغلاء في مصر

مصطفى عبد السلام

دخلت الأسواق المصرية دوامة التضخم في السنوات الثماني الأخيرة، ومن يتوهم أن موجة التضخم وغلاء الأسعار الحالية في تلك الأسواق ستختفي قريبا، أو حتى تتوارى خلال سنوات قليلة فهو واهم ولا يقرأ الأحداث والواقع والأرقام جيدا، فما دام هناك اتفاق وعلاقة وقروض مع صندوق النقد الدولي وغيره من الدائنين فإن عجلة التفقير والغلاء مستمرة في فرم المصريين والقذف بالملايين منهم في أتون الفقر المدقع، ودهس ما تبقى من الطبقة الوسطى التي تلاشت مع قفزات الأسعار وتهاوي العملة المحلية وتردي القدرة الشرائية للمواطن. ولنعُد إلى الوراء، وتحديدا نهاية العام 2016 الذي شهد توقيع اتفاق بين مصر وصندوق النقد يتم بموجبه منح الحكومة المصرية قرضاً بقيمة 12 مليار دولار، ومن وقتها والسوق المصرية تشهد قفزات في التضخم، وخفضاً في فاتورة الدعم المقدم للسلع الأساسية.

ولعلنا نتذكر الأرقام التي تم إعلانها في يوليو/تموز 2017 حيث شهدت البلاد أعلى معدل على الإطلاق للتضخم تسجله عند 32,9%، بعد ثمانية أشهر من خفض قيمة العملة المحلية إلى النصف أمام الدولار في إطار اتفاق سابق مع صندوق النقد. وفي شهر مارس 2017 ارتفع معدل التضخم في المدن إلى أعلى مستوياته منذ العام 2012 مسجلا 32,7%. وواصلت الأسعار قفزاتها عقب كل تعويم للعملة المحلية، ففي أغسطس/آب الماضي ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 71,9%. وزادت كثيرا عن تلك النسب في أشهر لاحقة، مع قفزات الدولار وتهاوي الجنيه والقدرة الشرائية. كما ارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن لمستوى قياسي في سبتمبر الماضي إلى 38% مقابل 37,4% في أغسطس متجاوزاً توقعات المحللين.

ومع توقيع اتفاق جديد بين الحكومة المصرية وصندوق النقد في شهر مارس الماضي بقيمة ثمانية مليارات دولار تجددت مخاوف المصريين من حدوث موجة جديدة من التضخم الجامح وقفزات الأسعار، وهو ما حدث بالفعل خلال الأشهر الماضية حيث قفزت أسعار كل شيء، حتى رغيف الخبز، طعام المصريين الأول، قفز بنسبة 300% بداية الشهر الجاري. وهناك موجة زيادات في الطريق مع خفض الحكومة قيمة الدعم بالدولار في موازنة العام الجديد 2024-2025 سواء المقدم للسلع التموينية أو مشتقات البترول أو فاتورة الخدمات العامة.

تتجدد تلك المخاوف هذه الأيام، إذ مع كل مراجعة ربع سنوية للاتفاق المبرم فإن للصندوق إملاءات ومطالب وضغوطا تصب كلها في اتجاه تحويل حياة المصريين إلى جحيم عبر إشعال وقود الغلاء وزيادة كلفة المعيشة ودهس المواطن، وتوجيه الجزء الأكبر من ضرائب وأموال المصريين لسداد أعباء الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي والذي بات يلتهم نحو نصف إيرادات الدولة.

وللأسف ترضخ الحكومة لكل تلك المطالب المفروضة عليها من الدائنين الدوليين، لأنها وضعت رقبتها تحت سكين الصندوق الذي تساهم سياساته في سحق الغالبية العظمى من الفقراء، كما انتصرت تلك السياسات للدائنين على حساب المواطن الذي لا يملك حتى فرصة التعبير عن رأيه، أو الاستفسار عن كيفية إنفاق الأموال التي يتم جمعها منه والتي تزيد عن 2,6 تريليون جنيه خلال العام المالي الجديد الذي سيبدأ في الأول من يوليو المقبل.

ومع كل مراجعة لاتفاق القرض تتجدد مطالب الصندوق، بتحرير سوق الصرف الأجنبي وترك سعر العملة المحلية للعرض والطلب دون تدخل إداري من قبل البنك المركزي، وهو ما يعني وضع الجنيه المصري تحت مطلقة التخفيض والضغوط المتواصلة أمام الدولار خاصة مع الضغوط التي تتعرض لها مصادر النقد الأجنبي في مصر مثل تحويلات العاملين في الخارج وقناة السويس وصادرات الغاز والاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة بسبب حرب غزة واضطرابات البحر الأحمر، ومع أي قفزة في سعر العملة الأميركية فإن كل الأسعار ترتفع في الأسواق المحلية إذ إن مصر تستورد نحو 70% من احتياجات أسواقها من الخارج خاصة من السلع الغذائية والتموينية ومشتقات الوقود وغيرها، كما خصصت ما يقرب من نحو 96,2 مليار دولار من مواردها المحدودة بالنقد الأجنبي لسداد فاتورة الواردات في العام 2022. صحيح أن رقم الواردات المصرية تراجع إلى نحو 83,2 مليار دولار في العام الماضي 2023 بسبب القيود الشديدة التي وضعتها الحكومة على أنشطة الواردات لمواجهة أزمة النقد الأجنبي الحادة، لكن لا يزال رقم الواردات ضخما قياسا بإيرادات مصر الدولارية الكلية والتي تقدر بنحو 120 مليار دولار سنويا من الأنشطة الخمسة المعروفة، وهو ما يمكن لمسه في العجز المزمن في الميزان التجاري. كما تتجدد المطالب الأخرى للصندوق، ببيع مزيد من أصول الدولة من بنوك وشركات وأراض، وهو ما يضغط على الموازنة العامة للدولة مستقبلا بسبب تراجع الإيرادات العامة من هذا البند، وبالطبع تتم معالجة هذا التراجع عبر زيادة الحكومة الأسعار والضرائب والرسوم، وهو ما يرفع الأسعار داخل الأسواق ومعه كلفة المعيشة.

ومع وصول بعثة فنية من الصندوق للقاهرة تستبق الحكومة الزيارة بإجراءات وقرارات تقشفية بحق المواطن، زيادات في أسعار سلع أساسية مثل البنزين والسولار والغاز المنزلي، زيادات في السلع المدرجة في بطاقة التموين منها السكر والأرز والشاي والعدس، زيادات في أسعار الخدمات من مياه وكهرباء، وصرف صحي ومواصلات عامة واتصالات ورسوم نظافة، زيادات في الرسوم الحكومية والضرائب ومنها استخراج الوثائق الرسمية وغيرها. تمهيد لبيع المستشفيات العامة أو تأجيرها للقطاع الخاص، التوسع في تأسيس الجامعات الأهلية والخاصة على حساب الحكومية، تصاحب ذلك أو تتبعه مباشرة زيادات في إيجارات السكن وتكلفة الدواء والعلاج، زيادة في مصروفات التعليم والمدارس والدروس الخصوصية، زيادات في المواصلات العامة ومترو الأنفاق. قد تهدأ الزيادة إلا أنها تعاود الظهور مع قدوم بعثة صندوق النقد المشؤومة.

ببساطة، ما دام هناك سفه في الاقتراض الخارجي وعدم وجود رقابة على هذا البند، ولجوء مستمر لصندوق النقد أو غيره من الدائنين الدوليين للحصول على سيولة دولارية بهدف ردم الفجوة التمويلية ومعالجة صدمات سوق الصرف وتمويل مشروعات قد لا تمثل أولوية، فإن المصريين لن ينالوا راحة البال وهدوء الأسعار، بل سينالون الغلاء وشظف العيش والتقزم وتردي الصحة العامة ومستوى التعليم. وسيتواصل عجز الموازنة العامة المزمن، مع توجيه الجزء الأكبر من حصيلة ضرائب المصريين لسداد أعباء الدين العام «الخارجي والداخلي».